

امزربة يؤكد أهمية حل الإشكاليات السياسية التي تعيق ميناء عدن

الأمناء/ خاص:

أكد رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ خليج عدن الدكتور محمد علوي امزربة، أهمية حل جميع المشاكل السياسية التي تعوق قيام ميناء عدن بالأعمال المطلوبة والتي تؤثر في النهاية على قدرته التنافسية بين الموانئ المجاورة. جاء في ورقة العمل المقدمة لورشة العمل المنعقدة يوم أمس الأول بعنوان (النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن .. التحديات والحلول المتاحة) وتحليل أسباب تراجع دور ميناء عدن محليا وإقليميا، وقدمها كل من: د. محمد علوي امزربة، و د. حاتم باسردة.

وخلصت الورقة العلمية إلى أهمية وجوب استغلال الموقع الاستراتيجي لميناء عدن، والذي يجعل من زمن الوصول إلى الميناء عامل أساس في حساب سرعة النقل، وتقليل تكاليف الرحلة البحرية في حال ما تم استغلال محطة الحاويات على وجه الخصوص، والنهوض بها مثل: محطات الحاويات المجاورة، والمنافسة لميناء عدن؛ وذلك من خلال تقليل رسوم التأمين للسفن الداخلة لميناء عدن، والذي تكاليفه يتركز في تفتيش الحاويات من جدة وجيبوتي لعدن، من خلال إلغاء الآلية السابقة التي كان من شأنها إصدار تصاريح دخول السفن لميناء عدن.

وكذا استغلال ظهور الميناء في إنشاء منطقة لوجستية، والعمل على تعميق الأرصفة، والمجرى الملاحي أسوة بما هو معمول به في الموانئ المجاورة المنافسة، وكذلك الدخول في شراكات مع القطاع الخاص؛ لإدارة محطة الحاويات، وتشغيلها، وتطويرها، وتجهيز المحطة بصيانة دورية للرافعات الجسرية، والتي تؤثر على حركة الشحن،



وشددت الورقة على أهمية قيام الحكومة بعمل تشريعات خاصة بميناء عدن؛ بهدف تحريرها من القوانيين المحلية ليتمكنها من التحرك في إطار أوسع، ومنها على سبيل الذكر وليس الحصر عمل تشريع يجيز لمحطة الحاويات التخلص من البضائع المتراكمة والمتروكة، والتي باتت تشغل حيزا من المساحات التخزينية نظرا لعدم وجود مستلمين

والتفريغ؛ مما يؤثر على تقليل زمن بقاء سفن الحاويات بالمحطة، والعمل على زيادة وتفعيل الخدمات الداعمة لمحطة عدن للحاويات مثل صيانة الحاويات وتنظيفها وورش إصلاح السفن، بالإضافة إلى العمل على وضع استراتيجية، ورؤية بعيدة المدى؛ لتعزيز تنافسية ميناء عدن على المدى الطويل.

إقرار حكومي بالفشل في معركة الاتصالات وانتزاع سيطرة مليشيا الحوثي على الكابلات البحرية

لم لم تفصح الحكومة عما تعرض له الكابل البحري وأسباب فشل مشروع (عدن نت)

الأمناء/ خاص:

على هامش التحذيرات والمخاوف من استهداف مليشيا الحوثي للكابلات البحرية الدولية المارة أسفل مضيق باب المندب والبحر الأحمر، كشفت الحكومة الشرعية عن فشلها في انتزاع سيطرة المليشيات على ملف الاتصالات في اليمن. هذا الإقرار جاء في بيان أصدرته المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية والشركة اليمنية للاتصالات الدولية (تيليمن) بعدن، ونشرته وكالة "سبأ" الرسمية، لإدانة تهديدات مليشيا ذراع إيران باستهداف الكابلات البحرية. البيان أقر بشكل واضح بفشل الجانب الحكومي في انتزاع سيطرة مليشيات الحوثي على الكابلات البحرية التي تزود اليمن بخدمة الإنترنت، تحت ذريعة أنها "استغلت مؤسسات الدولة التي سيطرت عليها بشكل غير قانوني في عام 2015م".

حيث كشف البيان عن فشل جهود المؤسسة والشركة اليمنية الدبلوماسية والقانونية التي بذلتها خلال السنوات الماضية لتحقيق ذلك، وقال بأن "التحالفات الدولية للاتصالات، التي تدير هذه الكابلات، قد تعاملت مع مليشيات الحوثي مما منح المليشيات معرفة بعمليات الكابلات البحرية الدولية".

البيان أقر بشكل رسمي ولأول مرة بانتزاع مليشيات الحوثي الإرهابية الكابل البحري (AAE-1) من يد الشرعية، والذي تم ربط البوابة الدولية في عدن منه عام 2017م، وجري على إثر ذلك تدشين شركة "عدن نت" الحكومية في أغسطس



تعرض له الكابل البحري وأسباب فشل مشروع "عدن نت"، باستثناء تصريح مقتضب لوزير الاتصالات الراحل نجيب العوج عام 2022م ضمن حوار تلفزيوني كشف فيه عن تعرض البوابة الدولية المرتبطة بالكابل إلى عملية تشفير حرمت الشركة الاستفادة من الكابل البحري.

تفاصيل ما حدث كشف عنها تقرير برلماني نُشر في أغسطس من العام الماضي، أوضح بأن تشفير الكابل جرى في عهد وزير الاتصالات السابق لطفي باشريش الذي قام باستدعاء مهندسين من صنعاء للعمل عليه وقام مهندسون

2018م لتقديم خدمة الجيل الرابع 4G بمشروع ضخم بلغت تكلفته 100 مليون دولار. وتسبب سيطرة المليشيات على هذا الكابل الذي يعد من أحدث الكابلات البحرية، إلى فشل مشروع "عدن نت" وعجز الحكومة عن تزويد المناطق المحررة بخدمة الإنترنت، وبقيتها تحت رحمة خدمة الإنترنت التي تقدمها شركة "يمن نت" في صنعاء والشركات التجارية الخاضعة لسيطرة المليشيات في صنعاء. وطيلة السنوات الـ6 الماضية، لم تفصح الحكومة أو وزارة الاتصالات بشكل واضح عما

للبضائع، أو لعدم مطابقتها للمواصفات، ومن ثم فإن المحطة لا تمتلك الحق في التخلص من تلك الشحنات أسوة بما هو معمول به في جبل علي، وميناء جدة الإسلامي.

وخرجت الورشة بعدة توصيات، منها: التأكيد على أهمية استغلال الموقع الاستراتيجي لميناء عدن من خلال النهوض به ومرافقه إلى مستوى موانئ المنطقة، وعلى الجهات المسؤولة سرعة استغلال ظهور الميناء من خلال إنشاء منطقة لوجستية والعمل على تعميق الأرصفة والمجرى الملاحي، وأهمية وضع استراتيجية وطنية للأمن البحري، وتشكيل اللجنة الوطنية للأمن البحري، وضرورة امتثال الميناء للاتفاقيات الدولية لأمن السفن، وتحديث الخطة الأمنية لمواجهة عمليات القرصنة والتهديدات الأخرى.

كما أوصى المشاركين بالورشة، بأن تحقيق الاستفادة الممكنة والمتاحة من محطة عدن للحاويات يتطلب عدة ترتيبات أبرزها: ميكنة كافة الإجراءات في المحطة لتقليل زمن مبادلة الحاويات، وتحديث البنية التحتية، والاستخدام التدريجي للميناء الذكي القيام بالصيانة الدورية للرافعات الجسرية، وتحديث وتطوير الخدمات الداعمة في المحطة، إضافة إلى ضرورة إلغاء أي مطالب نقدية من قبل وكلاء شركات النقل زيادة على الخطوط الملاحية قبل الشحن، وإعادة تشغيل مصافي عدن، وخاصة ميناء الزيت، وتطوير أحواض السفن ورفع كفاءتها ودورها الاقتصادي، وكذا تطبيق تعرفه الرسوم الجمركية والضريبة بشكل موحد في جميع المنافذ البرية والبحرية أسوة بميناء عدن، وتدريب الكوادر من خلال تفعيل مركز التدريب البحري في ميناء عدن والمراكز الدولية للاستفادة من التجارب المطبقة لديهم.

دوليون بتدريبهم وبعد سفر المهندسين الدوليين، غادروا عدن، وعادوا إلى صنعاء، وقاموا بتشفير الكابل وتعطيله.

ويكشف بيان المؤسسة وشركة (تيليمن) الصادر يوم الأحد عن عجز الحكومة في حل المشكلة وانتزاع اعتراف دولي بشرعيتها على الكابلات البحرية من خلال استمرار "التحالفات الدولية للاتصالات التي تدير هذه الكابلات التعامل مع سلطة الحوثي في صنعاء"، بحسب البيان.

بيان المؤسسة وشركة (تيليمن) الذي أقر بحصول المليشيات على مليارات الدولارات نتيجة استمرار سيطرتها على الكابلات البحرية التي تزود اليمن بخدمة الإنترنت، اكتفى بتوجيه دعوة إلى شركات ومؤسسات الاتصالات الدولية وقف جميع تعاملاتها مع مليشيات الحوثي والكيانات غير الشرعية الخاضعة لسيطرتها في صنعاء.

فشل الشرعية في انتزاع الكابلات البحرية من سيطرة مليشيات الحوثي، يُفسر أحد أسبابه التصريح الذي أدلى به رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي في اجتماع رسمي في عدن في أغسطس 2022م، كشف فيه تفاصيل قراره الذي أصدره قبل أيام من الاجتماع بتعيين المهندس وائل محمود محمد طرموم مديرا عاما للمؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية.

حيث كشف العليمي، حينها، بأن طرموم ظل لنحو عامين مكلفا بهذا المنصب دون أن يصدر له قرار جمهوري، وقال بأن ذلك كان سببا في عدم تعامل المجتمع الدولي معه في ملف الاتصالات، والتعامل مع مدير المؤسسة المعين من قبل جماعة الحوثي في صنعاء.